

انتهى ولم يفتح الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن
 والكتابة بما ذكرنا فليراجع الي الكتب المطولة **وان**
 الكتابة تفترق بين الفاسد والباطل فيعتقون ان
 العيب في فاسدها كما لكتابة علي حرام وحذر به ولا
 يعتق في باطلها كما لكتابة علي مبيته او مرعا ذكره
 الربيعي **واما** الشركه ونظائر كلامه الفرق بينهما
 فالشركه في المباح باطله وفي غيره اذا فقد شرطها
فان الباطل والفاسد عندنا ثا فبعضه متزا فان الا
 في الكتابة والخلع والعاريه والوكالة والشركه
 والقرض وفي العبادات في الحج ذكره الاستيوطي
احكام الفسوخ وحقيقته حلال وباطل العقد اذا
 العقد البيع لم يتطرق اليه فتبيحه الا باحد اشيا حيا
 الشرط وحيار عدم التقدي بل لثا وحيار الروية
 وحيار العيب وحيار الاستحقاق وحيار القين
 وحيار الكمية وحيار كسف الحال وحيار فواب
 الوصف الموعوب فيه وهلاك المبيع قبل القبض
 وبالا فانه والتخلف وهلاك بعض المبيع قبل
 القبض وحيار القرض بالقبول كالقرضه على احد
 الروايين وحيار الخيانة في المراجعة والتولية
 وظهور المبيع مستاجرا او موهوبا ههنا ثا مبيته
 عشر سببا وكلها تحتاج الي الفسخ ولا يفسخ فيها

يما يشهد العاقبة الا
 التي لفاته لا يفسخ
 به وانما يفسخ القاضي
 وكلها

بها بنفسه وقد سافر في النكاح في قسم القواعد
 محمود وماعد النكاح فتبيح له اذا ساعد صاحبه
 عليه واختلوا في محمود الموصي للوصية الفسخ
 هل يرفع العقد من اصله او فيما يستقبل قال
 شيخ الاسلام ان يجعل العقد كما لم يكن في المستقبل
 لا يفسخ وفي ايدته في احكام في مشروع الهداية
 وذكره الربيعي ايضا من حيا والعيب **احكام الكتابة**
 يبيع البيع بها قال في الهداية والكتاب الخطاب
 وكذا الاوصال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب
 واد الرسالة انتهى وفي فتح العقد برصورة الكتاب
 ان يكتب انا بعد فقد عبت عهدي منك بكذا
 فلما بلغه ولهم ما بينه قال قبلت في المجلس **وما**
 في المبسوط من نظيره بقوله بعني بكذا انما
 بعث يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والكتاب
 في شرط الشهود وقيل بل بين الحاضر والغائب
 فبيح من الحاضر اسنيام ومن الغائب **الاجاب**
 انتهى ويصح النكاح بها قال في فتح القدر برصورة
 ان يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب احضرت
 الشهود وقراءته عليهم وقال لتزوجت نفسي منه
 او تقول ان ثلثا كتب الي بخطي واسهدوا الي
 زوجت نفسي منه اما لو لم تقل بخبرتهم زوجت نفسي

يفرق